hossam maghraby

شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

hossam maghraby

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

hossam maghraby

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

hossam maghraby

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

hossam maghraby

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

B16613

كلية دار العلـــوم
قسم الشريعة الإسلامية

المال العام
وأحكامه في الفقه الإسلامي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية

إعداد الطالب
محمد سعيد محمد البَغدادي

بإشراف الأستاذ الدكتور
إبراهيم محمـــد عبد الرَّحـــيم
أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم- جامعة القاهرة

١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م

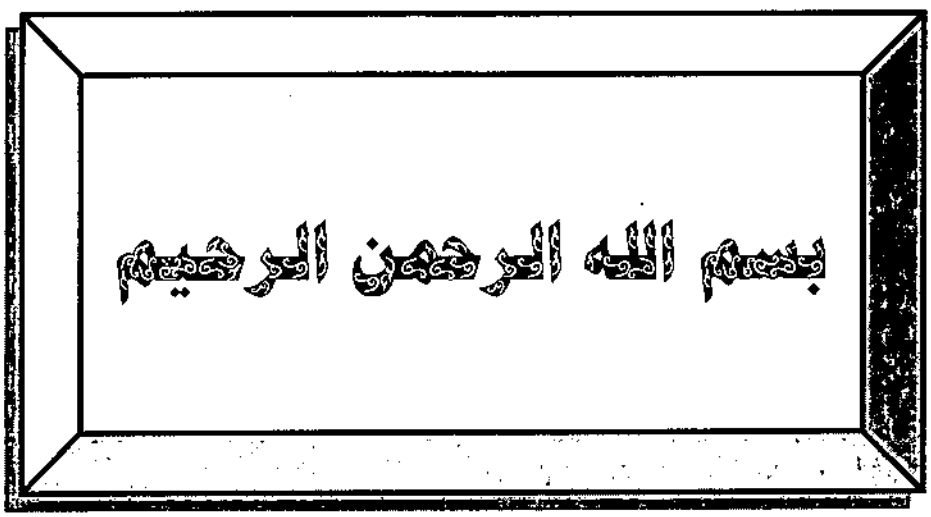
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى جميع المسلمين.

بل إلى كل الإنسانية في مشارق الأرض ومغاربها.

أقدم هذه الدراسة.

التي أرجو من الله ﷻ أن ينتفع بها كل المسلمين.

بل والناس أجمعين.

وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

الباحث

شكر وتقدير

من باب الاعتراف بالجميل والاقتراب بالواقع ومن باب قول رسول رب العالمين ﷺ: «**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**».

أتقدم بالشكر الجزيل **للدولة** على ما تقوم به من رعاية واهتمام بالعلم وأهله.

كما أتقدم بالشكر **لجامعة القاهرة** التي كانت عونًا لي في مواصلة الدراسة والسير في طريق العلم.

كما أشكر القائمين على **كلية دار العلوم** بالقاهرة، لاسيما أساتذتي في **قسم الشريعة الإسلامية** الذين لم أستغن عن توجيهاتهم ومشورتهم.

وأخص بالذكر فضيلة الأستاذ الدكتور/ **إبراهيم محمد عبدالرحيم**، الذي تفضل مشكورًا بالإشراف على هذه الرسالة، والذي لم يألُ جهدًا في نصحي وإرشادي، فلقد منحني من وقته وعلمه ما كان له أبلغ الأثر في إنجاز هذا العمل؛ كما أولاني عنايته ورعايته، وكان سببًا في متابعة دراستي، فضلاً عن أنه زادني شرفًا بقبوله الإشراف عليَّ في إعداد هذه الرسالة المتواضعة، فأهدي إليه كل الحب والتقدير، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته، ويجزيه عني وعن طلاب العلم الآخرين وعن المسلمين خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذين الجليلين والعالمين الفاضلين:

الأستاذ الدكتور/ محمد السيد الدسوقي

والأستاذ الدكتور/ حسين سمرة

على ما بذلاه من جهد في قراءة هذا البحث، وعلى تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، فجزاهما الله خيرًا، ونفعني بعلمهما وتوجيهاتهما.

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أتم علينا نعمته وارتضى لنا الإسلام دينًا، والصلاة والسلام على نبينا محمد الذي أرسله ربه بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وعلى سائر أنبياء الله ورسله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد:

فإن من أفضل الساعات في حياة الإنسان ساعاتٍ يقضيها في الاشتغال بالعلم والبحث فيه، ولذلك كان من فضل الله عليَّ أن ألتحق بكلية دار العلوم، ثم أكون خريجًا فيها، ثم دراستي في الدراسات العليا بقسم الشريعة الإسلامية، ثم اختياري لموضوع «**المال العام وأحكامه في الفقه الإسلامي**» لأقدمه لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية.

فالمال هو عصب الحياة، والنظام المالي في كل أمة أساس عظيم لحياتها الاجتماعية؛ ومن ثَمَّ نجد أنه شغل الإنسان قديمًا وحديثًا؛ وأنه ظهر عدد من النظم الاقتصادية التي وضعها الإنسان قديمًا وحديثًا من رأسمالية وشيوعية أو اشتراكية وغيرها، وكل نظام من هذه النظم يعالج في الحقيقة قضية صلة الإنسان بالمال، ويحاول أن ينظم هذه الصلة أو هذه العلاقة؛ ونظرًا لأن تلك النظم من صنع البشر فقد اعتراها النقص في جوانب كثيرة.

أما الإسلام فقد عالج قضية صلة الإنسان بالمال معالجة دقيقة محكمة؛ حيث وضع القواعد والأصول لأحكم وأعدل سياسة مالية عرفتها البشرية؛ فهو يحافظ على الملكية الفردية والملكية العامة معًا.

فالإسلام يضبط علاقة الإنسان بالمال؛ حتى لا تبغي ملكية الفرد على ملكية المجتمع، ولا ملكية المجتمع على ملكية الفرد، وهذا هو ما تفقده النظريتان الرأسمالية والاشتراكية.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد كان اختيار الموضوع في بداية الأمر من القضايا التي حار فيها عقلي، وجال فيها بصري؛ لأنني كلما اخترت بعض الموضوعات، ثم بحثت عنها في الدراسات السابقة في رسائل الماجستير والدكتوراه وجدتها قد دُرِسَت، وذلك مما جعل اختيار الموضوع جدَّ صعب، ولكن منَّ الله ﷻ عليَّ- في نهاية الأمر- بأن هداني إلى دراسة موضوع «المال العام وأحكامه في الفقه الإسلامي»، ولاسيَّما أن الله ﷻ أمرنا بحماية المال الذي جعلنا مستخلفين فيه، وحرم علينا الاعتداء عليه؛ لأنه قوام الحياة، ومن موجبات عبادة الله وإقامة فرائضه.

ويمكن أن ألخص أسباب اختيار موضوع الرسالة في النقاط الآتية:

أولاً- تعرض المال العام للاعتداءات المتنوعة من سرقة واختلاس وإتلاف وإفساد وإسراف وتبذير ورشوة وغير ذلك من صور الاعتداءات التي ترفضها الشريعة الإسلامية، والتي سوف أعرض لها من خلال هذه الدراسة.

ثانيًا- محاولة الإجابة عما يُطرح من أسئلة واستفسارات حول موضوع المال العام وقضاياه المعاصرة؛ إظهارًا لقدرة الشريعة الإسلامية على التعامل مع الوقائع المستجدة في هذا الموضوع.

ثالثًا- بيان منزلة هذا الموضوع من الاهتمامات المعاصرة؛ إذ قد تناولته الأقلام على المستويات الرسمية وغير الرسمية وفي الهيئات العلمية.

رابعًا- محاولة متواضعة لسد النقص في الحديث عن جانب من جوانب السياسة الاقتصادية المعاصرة، والتي يندر تناولُها من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

خامسًا- إخراج مؤلَّف يوضح ماهية المال العام، ويعين المسلمين على معرفة أحكامه؛ من أجل الوقوف على القواعد الكلية والمسائل التفصيلية التي تنظم سلوك المسلم وتصرفاته في هذا الموضوع الحيوي المهم؛ حيث إن مادته العلمية متفرقة بين صفحات الكتب الكثيرة.

سادسًا- الرغبة الذاتية في بيان الموقف الإسلامي من هذا الموضوع.

سابعًا- أنني لم أر من كتب في هذا الموضوع بصفة مستقلة، تجمع شتاته وتبين أحكامه، وبخاصة رسائل الماجستير والدكتوراه.

أهمية الموضوع:

وأما عن أهمية الموضوع فإنها تكمن في عدة أمور، منها:

١- وضع المجتمعات الحالية التي يعيش فيها المسلمون، وأنواع الفتن والمغريات التي بنارها يكتوون، وأصناف الشهوات والشبهات التي بسببها اعتُدي على المال العام.

٢- كثرة حوادث الاعتداء على المال العام.

٣- ارتباط الموضوع بالواقع.

٤- أن المال أحد المقاصد الشرعية التي جاءت الشريعة الإسلامية، بل الشرائع السماوية للحفاظ عليها.

ومن ثَمَّ كان موضوع المال العام وأحكامه في الشريعة الإسلامية حريًّا بالدراسة؛ إذ إن المال العام ليس من مسئولية الفرد وحده، بل إنه من مسئولية الأمة كلها؛ ذلك أن المال العام يحافظ على المصالح العامة، وهي بدورها تحافظ على كيان الدولة الإسلامية؛ ومن أجل ذلك كله عزمتُ على دراسة هذا الموضوع في رسالتي لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية، وأول خطوة في ذلك أن أضع خطة لدراسة هذا الموضوع.

الجهود السابقة في الموضوع:

لقد تعرضت كتب الفقه الإسلامي لموضوع المال العام وأحكامه في مواضع متناثرة من أبواب الفقه الإسلامي، ولكن لم يفرد له أحد الفقهاء مصنفًا متخصصًا، ومن أهم الكتب التي تناولت هذا الموضوع عند الفقهاء:

١- الخراج لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت ١٨٣هـ).

٢- الخراج ليحيى بن آدم القرشي (ت ٢٠٣هـ).

٣- الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ).

٤- الأموال لأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي التلمساني الطرابلسي المالكي (ت ٤٠٢هـ).

٥- الأحكام السلطانية لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٣٦٤-٤٥٠هـ).

٦- الأحكام السلطانية لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (٣٨٠-٤٥٨هـ).

٧- السياسة الشرعية لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي (٦٦١- ٧٢٨هـ).

٨- الاستخراج في أحكام الخراج لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن بن محمد السلامي البغدادي الدمشقي المعروف بابن رجب الحنبلي (٧٣٦- ٧٩٥هـ).

أما المعاصرون فلم أقف إلا على أربعة كتب:

الأول: «**حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية**» للأستاذ الدكتور حسين حسين شحاتة، طبع دار النشر للجامعات- مصر، الطبعة الأولى صفر ١٤٢٠هـ/ يونيو ١٩٩٩م.

والكتاب يقع في (١٣٨) مائة وثمان وثلاثين صفحة من القطع الصغير، ويتكون الكتاب من أربعة فصول:

الأول: طبيعة المال العام في الإسلام.

الثاني: حرمة وحماية المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية.

الثالث: المنهج الإسلامي لحماية المال العام.

الرابع: وصايا إسلامية إلى العاملين على المال العام.

الثاني: «**الملكية العامة في صدر الإسلام ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية دراسة في أصول النظام الاقتصادي الإسلامي**» للأستاذ الدكتور ربيع محمود الروبي، طبع بمركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

والكتاب يقع في (٩٠) تسعين صفحة من القطع المتوسط، ويتكون الكتاب من أربعة مطالب:

الأول: ماهية الملكية العامة في صدر الإسلام وتكييفها القانوني.

الثاني: الملكية العامة في صدر الإسلام أصل لا استثناء.

الثالث: مصادر ومكونات الملكية العامة في الإسلام.

الرابع: دور الملكية العامة في الاقتصاد الإسلامي.

الثالث: «**المال العام في القرآن**» للأستاذ قطب إبراهيم محمد، طبع بالهيئة المصرية العامة للكتاب، وأصدرته مكتبة الأسرة سنة ٢٠٠١م.

والكتاب يقع في (٢٠٠) مائتي صفحة من القطع المتوسط، ويتكون الكتاب من ثمانية أبواب:

الأول: المال العام مال الله.

الثاني: آيات قرآنية تحقق للدولة الإسلامية إيرادات عامة مالية.

الثالث: إيرادات عامة تقرها الشريعة الإسلامية.

الرابع: آيات قرآنية تساند الإنفاق العام في الدولة الإسلامية على الدين الإسلامي وإقامة العدالة وحفظ الأمن والدفاع عن الأوطان.

الخامس: آيات قرآنية تساند الإنفاق العام في الدولة الإسلامية على مرفق التعليم والبحث العلمي ومرفق الصحة ومرفق الشئون الاجتماعية.

السادس: آيات قرآنية تساند الإنفاق العام في الدولة الإسلامية على مرفق الزراعة ومرفق الصناعة ومرفق التجارة والتموين ومرفق السياحة ومرفق النقل والمواصلات.

السابع: آيات قرآنية تساند الإنفاق العام في الدولة الإسلامية على مرفق الإسكان ومرفق المال والاقتصاد وأنشطة عامة أخرى.

الثامن: آيات قرآنية عن إدارة الأموال العامة وأسس قرآنية للسياسة المالية العامة للدولة.

الرابع: «**منهج الإسلام في الرقابة على المال العام**» للأستاذ أحمد عبدالعظيم محمد، طبع المركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع- مصر، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٤م.

والكتاب يقع في (٢٦٨) مائتين وثمان وستين صفحة من القطع المتوسط، ويتكون الكتاب من خمسة فصول:

الأول: المال في المفهوم الإسلامي.

الثاني: مصادر الرقابة وتطبيقاتها في الدول الإسلامية.

الثالث: الرقابة المالية في ضوء المنهج الإسلامي.

الرابع: أجهزة المراقبة المالية في المنهج الإسلامي.

الخامس: المنهج الإسلامي في الرقابة على المال العام (رؤية مستقبلية).

غير أن هذه الكتب قد تناولت هذا الموضوع من بعض جوانبه وأهملت جوانبه الأخرى، كما يبدو من عناوين بعضها وحجمه، ومن أبواب وفصول البعض الآخر على النحو الذي سبقت الإشارة إليه؛ فأحببت أن أجمع ما يتعلق بالمال العام: حقيقته، وأقسامه، وأحكامه.. في بحث واحد شامل متكامل، وأسأل الله السداد والتوفيق.